دور منظمات المجتمع المدني في التمكين الاقتصادي للمرأة
دراسة حالة مؤسسة سارة للتدريب والتشغيل

م.د. سوسن ابراهيم رجب العكيدي
المعهد التقني كركوك
Sini667@yahoo.com

م.م. نسرين عبد الله بدوي الجبوري
المعهد التقني الدور
msnsarmed@gmail.com

المستخلص

يسعى البحث الى دراسة وتشخيص دور منظمات المجتمع المدني في تنمية مهارات المرأة، وتمكينها اقتصاديا في محافظة كركوك، وقد تم الاعتماد على دراسة وتشخيص حالة مؤسسة سارة للتدريب والتشغيل والتي تهتم بالتدريب والتشغيل الذي يسعى الى تنمية مهارات وقدرات المرأة وتمكينها اقتصاديا من خلال مشاريع نسائية صغيرة تضمن لصاحبة المشروع الحصول على عوائد مادية كافية تمكنها من الاستقلال اقتصاديا، فضلا عن ان هذه المشاريع تمكن مالكاتها من تنظيم وإدارة العمل بشكل شخصي مباشر وبأسلوب يضمن عدم التعارض مع مسؤولياتهن الأسرية، وقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات التي كانت اساسا لبناء عدد من المقترحات التي نأمل ان تكون مفيدة للمنظمة المدروسة وغيرها من منظمات المجتمع المدني التي تهتم بذات النشاط ولها نفس التوجه والمسار.

الكلمات المفتاحية: منظمات المجتمع المدني، التمكين الاقتصادي، المشاريع النسوية.

The Role of Civil Society Organizations in The Economic Empowerment of Women
A Case of Sarah Foundation for Training and Employment

Abstract

The research aims to studying and diagnosing the role of civil society organizations in developing women's skills and economic empowerment in Kirkuk Governorate. The study was based on studying and diagnosing the status of the Sara Training and Employment Establishment, which is concerned with training and employment, which seeks to develop women's skills and abilities, The project owner obtains sufficient material returns to enable her to become economically independent. Moreover, these projects enable her owners to organize and manage the work directly and in a manner that ensures that they do not conflict with their family responsibilities. The research reached a number of conclusions To build a number of proposals that we hope will be useful to the studied organization and other civil society organizations that are interested in the same activity and have the same orientation and track.

Keywords: civil society organizations, economic empowerment, women's projects.

المقدمة

يعد تمكين المرأة واحدة من المعايير التي يتم على اساسها تقييم مدى تقدم ورقي المجتمع، اذ اصبحت ثقافة التمكين للمجتمع بعامة وللمرأة بخاصة واحدة من الضرورات التي لا يمكن الاستغناء عنها وتحديدا في المجتمعات التي تبتغي الارتقاء والنهوض وبلوغ مراتب الدول المتقدمة التي تقوم على مبادئ المواطنة، وتنمية الموارد البشرية، فضلا عن الحكم الرشيد.

لقد عانت المرأة العراقية نتيجة للظروف التي عصفت بالمجتمع العراقي من ازمات عدة ادت الى استبعادها عن الحياة بعامة، فقد ادت سنوات الحصار الاقتصادي العجاف، وما لحقها من سنوات تلت التغيير السياسي في العراق بعد العام (2003) الى تهميش دور شريحة واسعة من النساء العراقيات، كما انها ادت الى تعطيل قدراتهن، وطاقاتهن، وعدم حصولهن على القدر الكافي من التعليم الذي يضمن لهن موردا كافيا. اذ من المتعارف عليه ان اكثر من يعاني في ظل الصراعات، والحروب، والتغيرات السياسية والاقتصادية هي المرأة والطفل، فالرجال تغيب ادوارهم نتيجة انشغالهم في الحروب، او بسبب وفاتهم، او اصابتهم التي تمنعهم من رعاية أسرهم، وهنا تجبر المرأة نتيجة لهذه الظروف على مواجهة وحمل اعباء جديدة تتمثل في رعاية اسرتها وتوفير المتطلبات الحياتية الضرورية، ولما كانت عملية الحصول على عمل مناسب لقدرات امرأة تعاني من ظروف اجتماعية ومعيشية صعبة، ولم تنل قصطا كافي من التعليم عملية صعبة كان لابد من مساعدتها ومثيلاتها من النساء في البدء بمشاريعهن الخاصة فرصة لحصولهن على مورد مادي يديم حياتهن واسرهن، ويحفظ لهن كرامتهن، فضلا عن ان الدور الايجابي لمثل هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية للمجتمع ككل.

المبحث الأول: منهجية البحث

مشكلة البحث

ادت الظروف والمتغيرات الاقتصادية والسياسية الى مر ت بها دولة العراق خلال العقدين الماضيين الى تباطأ تقدم المرأة العراقية اجتماعيا واقتصاديا، اذ ادى تخفيض الانفاق الحكومي على التربية والتعليم والصحة الى تدني المستوى العلمي والثقافي لشريحة واسعة من المجتمع العراقي، وكان الجزء الاكبر من هذه الشريحة ممثل بالنساء، كما ان ظروف الحرب التي عانى منها المجتمع العراقي جعلت المرأة العراقية تحمل اعباء اجتماعية واقتصادية كبيرة فرضت عليهن البحث عن مصادر مالية تغطي نفقاتهن ونفقات ومتطلبات اسرهن الامر الذي جعل هذه الشريحة تعاني اثناء البحث عن فرص للتوظيف والعمل، ومن هذا المنطلق بدات العديد من منظمات المجتمع المدني التي تهتم بالمراة والطفل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية البدء ببرامج تدريبية وتاهلية تمكن النساء من البدء بمشاريع صغيرة ضمن لهن دخلا مناسبا يفي بالحد الادنى من المتطلبات الحياتية، بل ان بعض هذه المنظمات تمكن من خلال التعاون مع منظمات دولية من توفير الدعم المالي اللازم للبدء بهذه المشاريع من خلال توفير راس المال المناسب والكافي للمشروع، او من خلال توريد المشروع بالمستلزمات والموارد المادية الضرورية، فضلا عن برامج التمكين الادارية، والتسويقية، والمحاسبية التي تضمن لصاحبات المشروع امتلاك القدر الكافي من المعرفة اللازمة للبدء بالمشروع وادارته ادارة رشيدة تضمن استمراره ونموه وتوسعه في السوق. ومن هنا جاء هذا البحث لدراسة وتحليل دور منظمات المجتمع المدني في تمكين المراة اقتصاديا والارتقاء بدورها اجتماعيا.

2- اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاتي:

أ- التعريف بمنظمات المجتمع المدني، ودورها في التمكين الاقتصادي بعامة وللمراة بخاصة.

ب- التعريف بالتمكين الاقتصادي للمرأة، ودوره بالارتقاء بالمرأة ودورها في المجتمع.

ت- التعريف بتجربة مؤسسة سارة للتدريب والتشغيل في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال برامجها التدريبية والتاهيلية المختلفة.

3- اهمية البحث

يستمد البحث اهمية من الاتي:

أ- المرأة ودورها، فهي ليست نصف المجتمع بل كل المجتمع وذلك لدورها العظيم في بناء النشأ، وتربيته واعمار المجتمع بعامة.

ب- تعبئة كافة الجهود والموارد الذاتية، في إطار العمل المدني من خلال منظمات المجتمع المدني نحو تبنى آليات وبرامج تدريبية وتاهيلية تطور قدرات المرأة ومهارتها وتمكنها من البدء بمشاريع صغيرة مدرة للدخل تتوافق وحاجات السوق، وتتلاءم مع متطلبات التوجه نحو السوق.

ت- ابراز دور وقيمة عمل منظمات المجتمع المدني المنظم في المساهمة في تطوير واقع المرأة العراقية وتأهيلها والنهوض بها نحو مستويات تضاهي دور المرأة في المجتمعات المتطورة المتقدمة.

4- فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية رئيسة مفادها "**تسهم منظمات المجتمع المدني في تمكين المرأة والارتقاء بدورها اقتصاديا**"

5- الأسلوب العلمي المستخدم

يعتمد البحث على اسلوب ودراسة الحالة لتحليل الوضع الراهن لمنظمات المجتمع المدني في العراق، وتحديدا مؤسسة سارة للتدريب والتشغيل، ودورها في التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية في محافظة كركوك.

المبحث الثاني: الاطار النظري

اولا: منظمات المجتمع المدني

1- منظمات المجتمع المدني، النشأة والتطور

نشئ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الاغريقى حيث أشار إليه أرسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين"، أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسيا أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها.

تطور المفهوم بعد ذلك في القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالية حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني، فطرحت قضية تمركز السلطة السياسية وأن الحركة الجمعياتية هي النسق الأحق للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي. وفي نهاية القرن الثامن عشر تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وأن لا يترك للحكومة إلا القليل. وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي.

وفى القرن العشرين طرح جرامشى مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الايديولوجى منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية (خليل، 2000، 12)، فمع نضج العلاقات الرأسمالية في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر وانقسام المجتمع إلى

طبقات ذات مصالح متفاوتة أو متعارضة واحتدام الصراع الطبقي، كان لابد للرأسمالية (أي الطبقة السائدة) من بلورة آليات فعالة لإدارة هذا الصراع واحتوائه بما يضمن تحقيق مصالحها واستقرار المجتمع. ونجحت الرأسمالية الأوروبية بالفعل في أن تحقق هذا الهدف من خلال آليتين: آلية السيطرة المباشرة بواسطة جهاز الدولة، وآلية الهيمنة الأيديولوجية والثقافية من خلال منظمات اجتماعية غير حكومية يمارس فيها الأفراد نشاطاً تطوعياً لحل مشاكلهم الفئوية والاجتماعية وتحسين أوضاعهم الثقافية والاقتصادية والمعيشية .

وتأتى أهمية الآلية الثانية من أنها تؤكد استجابة مختلف الفئات الاجتماعية بقيم النظام الرأسمالي وقبولها لها وممارستها نشاطها للدفاع عن مصالحها في إطارها، وبذلك تتأكد قدرة الطبقة السائدة (الرأسمالية) على إدارة الصراع في المجتمع بما يدعم أسس النظام الرأسمالي وأيديولوجيته (عبد المطلب ، 2006 ، 89) .

2- تعريف منظمات المجتمع المدني

استقر الرأي من خلال الدراسات الأكاديمية والميدانية والمتابعة التاريخية لنشأته وتطوره أن المجتمع المدني هو "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين المنظمات العائلية ومنظمات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها"هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، والمجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يعلى من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المنظمات (الجنحاني، 1999، 36). وللمجتمع المدني بهذا المفهوم أربعة مقومات أساسية وهي:

أ- الفعل الإرادي الحر أو التطوعي.

ب- التواجد في شكل منظمات.

ت- قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين

ث- عدم السعي للوصول إلى السلطة.

3- عناصر تكوين منظمات المجتمع المدني

يستند أقامة وتكوين منظمات المجتمع المدني إلى أربعة عناصر أساسية وهي: (احمد، 2005 ، 221).

- **العنصر الأول:** العمل الطوعي (التطوعي) .
- **العنصر الثاني:** مجتمع المدني منظم يقوم على أسس تنظيمية.
- **العنصر الثالث:** غاية وأهداف منظمات المجتمع المدني واستقلاليتها عن الحكومة.
- **العنصر الرابع:** ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزءا من منظومة مفاهيمية أوسع تشمل على مفاهيم مثل (الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، والشرعية الدستورية).

ثانيا: التمكين الاقتصادي للمرأة

1- مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة

كون الفقر اشكالية ذات تأثيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية في المجتمع، وكان الاكثر تأثرا بالفقر وانعكاساته المرأة وأسرتها، وتحديدا تلك الاسر التي غادرها الرجال (مهما كانت اسباب مغادرتهم) وتركت فيها المرأة لتتسلم دفة القيادة قسرا

ودون خيارات اخرى، تركت لتحمل بطواعية اجبارية عبئ اسرة هي معيلها الرئيس ان لم تكن معيلها ألوحيد، تركت لتحمل اثقال مواجهة الفقر وقيوده الذي بقى ويبقى في كل الحضارات وعلى مر التاريخ بوجهه القبيح الاقرب الى المرأة، وتحديدا تلك الذي شاء حضها العاثر ان تكون من ضمن بؤساء الفقر الذين شخصتهم القوانين والأنظمة الدولية ممن يعيشون تحت خط ألفقر، لقد وصفت هذه القوانين الافراد ممن تشملهم هذه الصفة دون خط الفقر ماديا، إلا انها وقفت عاجزة عن تحديد مقدار العذاب، والقهر، والمعاناة، والظلم الذي تواجهه المرأة، وماهي الجهود التي تبذلها كي تبقى ضمن خط الفقر لا دونه وتحديدا عندما تكون جهودها عاجزة عن اخراجها اعلى خط الفقر، فالمرأة المعيلة تجتهد دائما لتجاوز هذا الخط ايجابا في مسعاها لتوفير متطلبات اسرتها الاساسية، وبالشكل الذي يضمن بقائها ومن في معيتها على قيد الحياة، مع سعي ملحوظ من قبل الكثيرات منهن للبقاء ضمن حدود القبول الاجتماعي لها ولأسرتها في المجتمع الذي تعيش وتتواجد فيه.

لقد فرض الفقر اعباء ثقيلة وتحديات جمة على المرأة جعلته مؤنثا بامتياز، فالفقر كما نراه صفة صنعت خصيصا للمرأة حصرا، وسمة ارتبطت بها، تتحمله وتتحمل تبعاته وتأثيراته السلبية الامر الذي دفع بالعديد من منظمات المجتمع المدني البحث عن آليات وبرامج تمكنها من مساعدة المرأة في الخروج من دائرة الفقر وتحديدا بعد التغيرات الاقتصادية والسياسية التى اجتاحت العالم بأسره منذ العقد الاخير في القرن الماضي والى يومنا هذا. لقد اجتهدت هذه المنظمات في صياغات وتنظيم برامج تمكن المرأة من النهوض بواقعها وواقع اسرتها اقتصاديا واجتماعيا، برامج تسعى الى تأهيل وتشغيل وإيجاد فرص عمل تلبي حاجات ومتطلبات فئة من ألنساء، برامج تتوافق مع قدراتهن، وقابليتهن، ومهارتهن، ومؤهلاتهن ألعلمية، بل وحتى ان بعض من هذه البرامج التدريبية والتاهيلية صممت لإكساب من ليس لديها مهارة او قدرة، او مؤهل علمي، برامج تعمل على اكسابها مهارات تمكنها من البدء بمشروع عمل صغير يوفر لها ولأسرتها عوائد مادية تفي ان لم تكن بجميع المتطلبات ببعض منها وتحديدا الأساسية، برامج تمكنهن جميعا البدء بمشاريعهن الخاصة التي تدر عوائد مالية تضمن استقلاليتهن واكتفائهن الذاتي، مشاريع تمكنهن اقتصاديا ليتمكن بالتالي من المشاركة ولو بجزء يسير في تنمية اقتصاد الدولة والارتقاء به نحو درجات افضل مما هو عليه.

وعليه ينبغي تعريف التمكين الاقتصادي الذي يراه (عبد الرضا، 2011، 2) على انه "مساعدة المرأة حتى تحصل على استقلالها الاقتصادي عن الرجل، وحتى تصبح قراراتها المادية بيدها، وتتمكن من الوصول إلى رؤوس الأموال وتأسيس مشاريعها الاقتصادية الخاصة"، فيما يعرفه (Ranjula & Fan Yang, 2009,443) على بانه "مفهوم جديد وفلسفة عمل تعتمد لتمكين فئات مستهدفة من المجتمع للمشاركة في المشاريع الاقتصادية بفعالية، اذ يتم فذا الجانب التركيز على توسيع الخيارات المقدمة لهذه الفئة وتمكينها من اتخاذ القرارات والسيطرة على حياتهن للوصول الى سوق العمل والمشاركة في تنمية المجتمع"، فيما يعرفه (Naila & Nailam, 2005, 13) بأنه "تزويد النساء الرياديات صاحبات الأفكار بالدعم المالي والفني لإيجاد مشاريع مستدامة تمكنها من العيش بكرامة ودون الحاجة الى الآخرين، أو دعم مشاريعهن الصغيرة القائمة بالفعل من الجوانب التسويقية والفنية على حد سواء، بما يضمن استدامة المشروع وتمكينهن من تطوير ذاتهن اقتصادياً".

وتأسيسا على ما تقدم يمكن تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة على انه "السعي الايجابي لتزويد النساء بالكفاءات المادية والمعنوية اللازمة، مع اتاحة وتوفير فرص حقيقية للمستفيدات منهن تمكنهن من تحقيق غاياتهن وما يرغبن تحقيقه من تقدم وتطور مهني، وعلمي يخدم دورها ذاتيا، واسريا دون وجود اي تعارض او اختلاف مع القيم، والعادات، والتقاليد، والشرائع الدينية، والثقافية، والاجتماعية، والحضارية ليكون لوجودها قوة تخدم به ومن خلاله ذاتها وأسرتها ومجتمعها".

2- اهداف التمكين الاقتصادي للمرأة واليات تحقيقه

يسعى التمكين الاقتصادي بعامة وللمرأة بخاصة الى تحقيق جملة من الاهداف التي تامل جميع الجهات المهتمة بالتمكين من بلوغ هذه الأهداف، والتي يمكن ايجازها بالاتي: (عبد الرضا، 2011، 4- 5) (Matthias & Michèle, 2017,25)

1- توفير فرص عمل للنساء الامر الذي ينعكس ايجابا ليس فقط في حصولها على عائد مالي يكفي لسد متطلباتها ألمعيشية، وإنما المساهمة من خلال التمكين في تسريع وتيرة معدل نمو اقتصاد الدولة، مع اعادة بناء ثقافة ان المراة عنصر مهم وبناء في المجتمع.

2- إنهاء حرمان النساء من التعليم ضمن برنامج زمني محدد يتضمن تحديدا القضاء على أمية النساء وإكمال جميع البنات للتعليم الأساسي . إن محو الأمية يغير مصير المرأة وأسرتها ومجتمعها، لأن المرأة التي تتحرر من الأمية تكون أكثر حرصا على إرسال أبنائها وخاصة البنات إلى المدرسة. إن التشديد على دور محو الأمية في تمكين المرأة والتأكيد على أن الاستثمار في تحرير المرأة من الأمية يؤدي إلى عائدات إنمائية كبيرة أن المرأة عندما تلم بالقراءة والكتابة تصبح أقدر على الاعتماد على نفسها اقتصاديا وأكثر مشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية في بلدها.

3- اعتماد اليات عمل صحيحة للسوق، تضمن الانفتاح امام الجميع بفرص عمل متساوية مع توفير الضمانات الكافية لممارسة المرأة عملها في ظل ظروف مناسبة وملائمة.

4- ادماج المرأة في برامج التطوير والتنمية المستدامة للمجتمع بعامة.

5- حصول المرأة ومن في معيتها على الرعاية الصحية الكافية التي تضمن تمتعها بصحة جيدة تمكنها من اداء ما عليها من مهمات على الوجه الاكمل.

6- بناء ثقافة مجتمعية جديدة تقوم على اهمية كل عنصر في المجتمع، سواء كان ذكرا ام انثى، مع بيان اهمية ادوارهم وضرورة تكاملها في مسيرة بناء الانسان والعائلة والمجتمع.

7- تبني إستراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة تأخذ زمام المبادرة لتمكين المرأة وتشجيع المساواة بين الجنسين وخفض مستويات التفاوت بين المحافظات من جهة والريف والمدينة من جهة أخرى.

8- إصلاح المؤسسات الاقتصادية والقانونية كي تحقق مساواة في الحقوق والفرص للنساء والرجال (قوانين الأسرة، الحماية من العنف، حقوق ملكية العقارات، التوظيف، الحقوق السياسية، والإرث).

اما عن اليات تحقيق هذه الاهداف فيرى (Gita & Avanti, 2014, 195) ضرورة توافر مجموعة من الادوات والوسائل التي تدعم تمكن المراة اقتصاديا ضمن مجتمعها ، وتتمثل بالاتي:

1- تهيئة بيئة عمل لائقة تناسب وتتوافق مع المرأة وكيانها، مكفولة اجتماعيا، ومضمونة اقتصاديا، ومدعومة قانونيا.

2- بناء وتطوير منظومة مالية تمكن المرأة من الحصول على الموارد المالية اللازمة لإنشاء ودعم مشاريع صغيرة بمواصفات نظامية بصيغة قروض ميسرة، مع توفير وتيسير التسهيلات الائتمانية لتشجيع المبادرات القائمة على افكار تقدم من قبل المرأة.

3- بناء خطة وطنية للتوظيف تأخذ بنظر الاعتبار عدد السكان في الدولة، ونسبة الاناث الى الذكور فيها، مع الاخذ بنظر الاعتبار الحاجة الفعلية لمن يشغل الوظيفة وقدرته وقابليته على اداء المهام المطلوبة في هذه الوظيفة، واعتماد المنافسة القائمة على القدرات العلمية، والمهارات والقابليات الذاتية لشغل الوظيفة عن التنافس بين المتقدمين لشغلها من الذكور والإناث.

4- دعم وإسناد المشاريع الصغيرة بعامة وذلك بتبني منهجية العمل بحاضنات الاعمال التي تقدم فرص للبدء بمشاريع صغيرة ومتوسطة ليس فقط للنساء وانما لجميع افراد المجتمع.

5- اعتماد خطة ضمان اجتماعي هدفها تقديم الرعاية والدعم المادي والمعنوي للنساء بعامة الى حين ايجاد فرص عمل مناسبة لهن.

6- بناء صورة ايجابية للمرأة في وسائل الإعلام، وبيان مقدار التضحيات التي قدمتها وتقدمها في مسعاها لرعاية نفسها وأسرتها.

7- صياغة مناهج تعليمية تتضمن قوانين حقوق الانسان ومفاهيم تعزز قيم المساواة واحترام الذات واحترام الاخر، تنظر الى المرأة بنظرة ايجابية، وتمنحها حقها في الاحترام والتقدير.

8- دعم وإسناد منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمامات بالشأن النسوي وحقوق الانسان، وذلك لدورها الفاعل والمهم في اسناد المنظمات الحكومية ونشر ثقافة التكافؤ بين الجنسين، وتعزيز الشراكة كوسيلة لبناء الاسرة والمجتمع.

9- تقديم حزمة من البرامج والدورات التدريبية والتاهيلية التي تمكن النساء في مجالات عمل معينة وتوفر لهن فرص للبدء بمشاريعهن الخاصة المدرة للدخل، مع ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار على ان تكون هذه المشاريع منسجمة ومتفقة مع حاجة الدولة ووضعها الاقتصادي بالشكل الذي يضمن اسهام هذه المشاريع ايجابا في تنمية واستدامة اقتصاد متدين منفتح للسوق.

10- تعزيز الدور الوظيفي للمرأة ودعمها نفسيا، من خلال برامج بناء ألذات، والقدرة على ألمبادرة، والثقة بالنفس، مع تطوير مهارتهن كسيدات اعمال وتشجيعهن على التواصل والتفاوض، وبناء علاقات العمل، واتخاذ القرارات المهمة التي يتطلبها العمل اثلء الممارسات اليومية.

11- اقامة معارض وبازارات لتسويق منتجات لمشاريع النسوية وذلك كوسيلة للتعريف بالمراة العاملة، وما تقدمه من منتجات، فضلا عن تشجيع الاخريات اللواتي لم يبدئن مسيرة العمل.

12- توفير الدعم اللازم من جانب الدولة ومنظماتها لتقديم الدعم اللازم والكافي لتيسير عمل المشاريع النسوية، مع صياغة القوانين والقرارات المناسبة الميسرة لهذا العمل.

13- بناء قاعدة بيانات بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تتضمن معلومات كاملة عن العاطلين عن العمل بعامة، وماهية مؤهلاتهم وخبراتهم وقدراتهم، والعمل على تحقيق نوع من التعاون والتنسيق مع القطاع الخاص لاستثمار هؤلاء العاطلين في مشاريع مدرة للدخل.

3- متطلبات تمكين المرأة اقتصاديا وتحدياته

يتطلب تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة توافر مجموعة من المتطلبات التي يتم على اساسها تأسيس برامج التمكين التي نأمل ان تحقق اهدافها بالشكل المطلوب، ويرى (Andrea & Althea-Maria, 2015, 400) ان متطلبات الشروع في برامج التمكين الاقتصادي بعامة وتمكين المرأة اقتصاديا بخاصة تقوم على ثلاث وهي:

أ- **فرق ألعمل:** والتي تعد من اولى المتطلبات واكثرها اهمية لضمان تحقيق النجاح في برامج التمكين، اذ يعتمد برنامج التمكين الاقتصادي على دمج الجميع ضمن فرق عمل مع دعم هذه الفرق باستراتيجيات عمل تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة في العمل، وانجاز ما عليهم من مهام.

ب- **التحفيز:** اذ من خلال التحفيز المناسب يمكن توجيه جميع الفئات المستفيدة من برامج التمكين الاقتصادي نحو العمل بحرية تكفي لانجاز المهام على اكمل وجه، مع ضرورة التنويه الى وجوب التزام الجميع بالأنظمة والقوانين والتعليمات الخاصة بالعمل لضمان تأسيس وقيام مشاريع صحيحة يمكن ان تبقى وتستمر وتنمو في المستقبل.

ت- **القيادة الادارية الرشيدة:** والتي نراها من ضرورات العمل، اذ تسهم القيادة الرشيدة في ادارة العمل وتوجيهه نحو السبل التي تمكنه من الخروج بنتائج مثمرة تضمن تحقيق اعلى فائدة منه، فضلا عن الدور البناء الذي تمارسه هذه القيادة الرشيدة والحكيمة في دعم وإسناد اصحاب المشاريع ومدهم ودعمهم بالمعلومات التي تسند مشاريعهم وتقوم عملهم.

اما عن التحديات التي يمكن ان تواجه التمكين الاقتصادي الموجه نحو المرأة، فيرى (عبد الرضا، 2011، 12) بان المرأة تواجه العديد من التحديات التي تجعل عملية تمكينها اقتصاديا عملية صعبة، وإذا ما ارادت النجاح وبلوغ اهدافها عليها مواجهة هذه التحديات والتعامل معها وإدارتها بحكمة للخروج منها بنتائج مثمرة، وتتمثل هذه التحديات بالاتي:

1-تحديات الثقافة التقليدية لعمل المرأة في النشاط الاقتصادي.

2-انخفاض نسب مساهمتها في القطاع الخاص، بسبب القيم والتقاليد التي تحدد أدوارها.

3-الموقف السلبي من تشغيل الإناث في الأنشطة الاقتصادية خارج المنزل، وتهيئتهن بدلا من ذلك لادوار أسرية تقليدية كالزواج والأمومة.

4-لازالت التصورات التقليدية للأسرة العراقية عن العمل المناسب للأنثى تفضل الوظيفة الحكومية حتى إذا كانت أجور الوظائف الرسمية أقل من القطاع الخاص.

5-تزايد أعداد النساء في سوق العمل الهامشي أو غير النظامي، لقد كانت نشاطاتهن هذه بمثابة طريق وسط ما بين الوظيفة الرسمية وبين العمل في القطاع الخاص.

6-ارتفاع نسب النساء ألاميات في الحضر والريف، مع ارتفاع ملحوظ في الريف.

7-ضعف وعي المرأة بحقوقها وعجزها عن المطالبة بها حتى وان كانت على وعي ومعرفة بهذه الحقوق.

8-انخفاض نسبة التحاق الإناث بالتعليم وبالذات في الأسر الفقيرة، ومن ثم يمكن القول أن الثقافة التقليدية والتعليم المتدني وفقر الأسرة، تؤثر بمجمعها في الأوضاع المهنية للمرأة.

9-عمليات التهجير ألقسري والهجرة والنزوح، جعلت المرأة أكثر عزلة داخل جدران بيتها، فضلا عن الأعباء التي تتحملها نتيجة الظروف الاستثنائية.

10-تعدد المرجعيات التي تتصدى لقضايا المرأة دون الجهة الرسمية نتيجة تهميش دور وزارة المرأة من قبل الجهات الرسمية على المستوى المحلي والدولي.

11-ضعف تجاوب السلطة التشريعية مع مشروعات القوانين المقدمة من وزارة المرأة وضعف التزام السلطة القضائية بتطبيق روح القانون في القضايا التي تمس كرامة المرأة وتعزيز دورها الاقتصادي.

12-ضعف استجابة الفئة المستهدفة بسبب المناخ العام غير الواعي والمشجع على تبني القضايا الخاصة بالمرأة وحقوقها الإنسانية ومكانتها في التنمية كصانعة لها ومستفيدة منها.

4- الرابط الفلسفي بين منظمات المجتمع المدني والتمكين الاقتصادي للمرأة

منظمات المجتمع المدني منظمات طوعية تعمل في الحيز الرابط بين المنظمات الحكومية والمجتمع، تؤسس هذه المنظمات بناء على ارادة حرة من قبل مؤسسيها، والانضمام اليها والحصول على عضويتها امر اختياري طوعي، وتستند في عملها على القوانين المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني، فضلا عن الخدمات التي تسعى لتقديمها للمجتمع. تتسم اعمال منظمات المجتمع المدني بكونها اعمال، غير ربحية، سلمية، تعزز روح التسامح واحترام الذات واحترام الاخر وتقدير وجهة نظره

ورأيه مهما كان هذا الرأي مختلف. وبالتالي فان منظمات المجتمع المدني هيئات لها العديد من الاهتمامات التي تتوافق مع توجهاتها، وأهدافها، وسياسة العمل فيها.

لقد تطور عمل منظمات المجتمع المدني وتوسع ليشمل العديد من الانشطة والعمليات التي يمكن ان تتداخل فيها ومعها منظمات القطاع الحكومي والقطاع الخاص لتقديم خدماتها لأكبر فئة من المستفيدين من هذه الخدمات، اذ دخلت هذه المنظمات من خلال انشطتها وبرامجها في العديد من المجالات ألاجتماعية، والسياسية، والرياضية، والثقافية، والاقتصادية والتعليمية وغيرها كثير، والذي يهمنا في هذا الامر الانشطة والعمليات والبرامج التي تستهدف بها منظمات المجتمع المدني التمكين الاقتصادي بعامة، وألنسوي منه على وجه التحديد، اذ اهتمت المنظمات ذات التوجهات ألنسوية او تلك التي تضع ضمن اهدافها صياغة برامج تدريبية وتأهيلية تمكن فئات من النساء لتطوير مهارتهن وقابليتهن في تأسيس وإدارة مشاريع مدرة للدخل، وقد ساعد منظمات المجتمع المدني في نجاح مساعيها في التمكين الاقتصادي انها تتسم بسمات ساعدتها في تحقيق اهدافها ومراميها، وتتعلق هذه السمات بالأتي:

أ- تتميز منظمات المجتمع المدني بالحيادية والاعتدال والوسطية في التعاملات مع جميع فئات المجتمع.

ب- قدرة منظمات المجتمع المدني على استقبال واستيعاب كم ونوع من الانشطة والعمليات التي تخدم المجتمع.

ت- تتميز منظمات المجتمع المدني الفاعلة برؤيتها الاستراتيجية للمستقبل.

ث- تعطي منظمات المجتمع المدني للعاملين فيها والمتعاونين معها حيز كافي من حرية التصرف واتخاذ القرارات التي ينبغي ان تصب في خدمة المنظمة من حيث الرؤية، والرسالة، والأهداف، والاداء.

تسعى منظمات المجتمع المدني الى تحفيز قوة المرأة النابعة من طاقات كامنة غير مستثمرة، طاقات كامنة في عقلها، وكيانها. فالمرأة بحسها الفطري تتمكن من تشخيص وتحديد كيفية التعامل مع ما تمتلكه من موارد وان كانت ضئيلة، وبإمكانها التكيف مع المتغيرات والمحددات لتتمكن قدر الامكان من مواكبة الحياة بضغوطها المختلفة، وهنا يأتي يكون لمنظمات المجتمع المدني دورا واضحا في شحذ ألهمم، وتوجيه الطاقات، واستثمار القدرات والقابليات الخلاقة للمرأة في بناء مجتمعها من خلال مشاريع تعود بالنفع على الجميع، مشاريع يمكن قرأت نتائجها الايجابية في المجتمع، مشاريع تنتشل ليس فقط المرأة من معاناة العوز والحرمان بل وتنتشل من يكون على تماس بهذه المشاريع من واقع مضني الى واقع افضل.

المبحث ألثالث: الاطار الميداني

1- وصف وتشخيص مجتمع البحث

مؤسسة سارة للتدريب والتشغيل، واحدة من المنظمات غير الحكومية، غير الربحية، تسعى للمشاركة في بناء مجتمع مدني متحضر ومتطور، يحترم حقوق الجميع، من خلال تنفيذ برامج ومشاريع التنمية المستدامة للفرد والمجتمع، بدأت المؤسسة عملها مبكرا في محافظة كركوك، اذ اجيزت من قبل وزارة التربية / مديرية التعليم المهني بتاريخ 1990/6/31، وأسهمت من ذاك التاريخ بتقديم خدماتها لشريحة واسعة من المستفيدات من برامجها التدريبية والتاهيلية، كما انها تأهلت للعمل المدني بموجب الاجازة الممنوحة لها من قبل مكتب المنظمات غير الحكومية، حيث سجلت في الامانة العامة لمجلس الوزراء، مكتب مساعدة المنظمات الغير الحكومية بالشهادة المرقمة **(1z16585)** والصادرة في 2012/9/18، فضلا عن كونها عضو فاعل في العديد من النقابات والاتحادات التي اسهمت في تيسير اعمالها وانجاز مهامها الهادفة لخدمة المجتمع، فالمؤسسة عضو فاعل في غرفة تجارة كركوك منذ العام (1990)، واتحاد الصناعات العراقي (1992)، ونقابة الغزل والنسيج (2004)، وغرفة التجارة والصناعة العراقية الامريكية(2007).

تسعى المؤسسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف وتأتي في مقدمة هذه الاهداف الاتي:

1- تحقيق حياة اقتصادية أفضل للمرأة والرجل على حد سواء في العراق بشكل عام ،وفي محافظة كركوك بشكل خاص.

2- تمكين المرأة والنهوض بها لتفعيل كامل قدراتها لتنعم بحياة مستقرة وآمنة.

3- المساهمة في تنمية وتطوير اقتصاد محافظة كركوك عن طريق التمكين والتمهين وجعل الجميع عضوا فاعلا منتجا ضمن اقتصاد منفتح لسوق حرة تضمن للجميع حرية العمل والمساواة في الفرص، والعدالة في الحقوق والواجبات.

اما عن الاليات التي تعتمدها المؤسسة في تحقيق اهدافها، فالمؤسسة تتفق مع ان هناك وسائل وأساليب يمكن من خلالها تحقيق الاهداف والغايات والمرامي، وتتمثل هذه الاليات بالاتي:

أ- أيجاد وزيادة فرص التعليم والتعلم، ومصادر الحصول على المعرفة والمهارة في ميادين الصناعة والاقتصاد والعلوم المختلفة.

ب- رفع قدرات النساء الاقتصادية بتدريبهن على أساليب مهنية حديثة ترفع من قدراتهن وتزيد من مهارتهم.

ت- التنسيق والعمل مع الجهات الرسمية لتفعيل العمل بالقوانين المعنية بحقوق المرأة في العراق وفق معايير إنسانية متقدمة استناداً للمواثيق الدولية .

ث- المشاركة في مؤتمرات محلية وإقليمية ودولية من اجل تفعيل دور المرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية والقضاء على كل إشكال التمييز السلبي ضد المرأة.

ج- تنمية قدرات المرأة بواسطة عقد المؤتمرات في مجالات متنوعة ورشات عمل لتنمية قدراتها وزيادة مهاراتها ، وحثت سيدات الأعمال الحكومة العراقية على دعم سعيهن للفوز بحصة أكبر من المشاريع التي من المتوقع أن تزدهر.

ح- تمهين وتدريب ناشطات مهنيات في اختصاصات الخياطة، والتصميم، والحرف اليدوية التراثية، والسيراميك البارد والحار، والطبخ، والطباعة، والحاسوب، والحلاقة.

خ- تفعيل دور وزارة الدولة لشؤون المرأة.

برامج ومشاريع المؤسسة تفي ميدان التمكين الاقتصادي للمرأة

سعت مؤسسة سارة للتدريب والتشغيل منذ تأسيسها الى اداء العديد من المهام التي تتوافق مع غاياتها وأهدافها، وسنركز على البرامج التدريبية التاهيلية الموجهة للمرأة بهدف تمكينها اقتصاديان اذ سعت المؤسسة وبجهود دؤوبة الى ايجاد مبادرات تنموية تمكن المجتمع المحلي وتحديدا النساء لتطوير قدراتهن، ومهارتهن، وتعزيز مشاركتهن في بناء وتنمية المجتمع. وينبغي الاشارة الى ان اغلب المشاريع التي تبنتها المؤسسة والموجهة للمرأة تهدف بشكل عام للحد من مجموعة من المشاكل المجتمعية تأتي في المقدمة مشكلتي الفقر والبطالة، واعتمدت المؤسسة لتحقيق هذا خطة عمل من ثلاث محاور رئيسة، وتتمثل هذه المحاور بالاتي:

المحور الاول: بناء وتعزيز ثقافة العمل والإنتاج، ونبذ فكرة الاتكال على الاخر في الحصول على المتطلبات الحياتية، ورفع مستوى الوعي المجتمعي حول ماهية النقاط والأمور المقبولة مجتمعيا والتي لا تتعارض مع العادات والقيم والتقاليد والدين والشريعة، وماهية الامور الغير مرغوبة والتي يمكن ان تكون مضرة وغير ذات نفع للمجتمع.

المحور الثاني: بناء قدرات المراة المستهدفة من البرنامج، وتطوير امكاناتها وقدراتها للوصول بها الى مرحلة تمكنها من ايجاد فرصة عمل مناسبة تتوافق وقدراتها ومهاراتها، تحقق لها عيشا كريما صون كرامتها وانسانيتها.

المحور الثالث: التمكين من خلال برامج التدريب والتمهين والتشغيل، وايجاد فرص عمل تلبي احتياجات الفئات المستهدفة من برامج المؤسسة، والبرامج المضافة لعمل المؤسسة من خلال التشبيك والتنسيق والدعم مع منظمات ومؤسسات حكومية وغير حكومية داعمة وساندة محلية ودولية تشترك معها في تحقيق ذات الاهداف الموجهة لخدمة المرأة.

لقد قامت المؤسسة منذ تأسيسها بتنظيم برامج تدريب وتمهين دورية للنساء تمكنهن من اكتساب مهارات متعددة تتفق ونوع البرنامج ورغبة المستفيدة منه،تمكن هذه البرامج النساء من البدء بمشاريع صغيرة ومتوسطة، البعض من هذه البرامج تمول ذاتيا من قبل المشتركات فيه والمستفيدات منه مع ضرورة التنوية الى ان تمويل هذه البرامج تمويل رمزي، والبعض الاخر برامج مدعمة من قبل منظمات ومؤسسات تتفق مع مؤسسة سارة في مسعاها لتمكين المرأة وتمهينها وتشغيلها، ومن هذه البرامج الاتي:

أ- برامج ودورات التمهين والتشغيل للفترة من 1990 -2003، الممولة ذاتيا والمنفذة في موقع المؤسسة الجدول (1).

جدول (1) برامج تمهين وتشغيل مؤسسة سارة للتدريب والتشغيل الممولة ذاتيا والمنفذة في مركز محافظة كركوك

ت	نوع البرنامج	نوع التمويل	عدد المستفيدات (للدورة الواحدة)	عدد الدورات	الفترة الزمنية للبرنامج (يوم)	موقع التنفيذ
1	التصميم والتفصيل والخياطة	ذاتي	20	20	26	بناية ألمؤسسة/ مركز محافظة كركوك
2	السيراميك البارد والحار	ذاتي	15	10	15	= = = =
3	الطباعة	ذاتي	22	8	26	= = = =
4	الحلاقة	ذاتي	10	14	60	التعاقد مع صالون حلاقة وتجميل للتنفيذ في مركز المحافظة
5	الحاسوب	ذاتي	30	4	60	بناية المؤسسة/مركز محافظة كركوك

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على سجلات المؤسسة المدروسة

وبهذا يكون اجمالي المستفيدات من كل برنامج او دورة من برامج ودورات المؤسسة في مركز محافظة كركوك وفقا للاتي، الجدول (2):

تبين معطيات الجدول (2) اجمالي المستفيدات من برامج المؤسسة (986) امرأة أُهلن لتأسيس وإدارة مشاريع صغيرة ومتوسطة، مع التنويه الى ان جميع هذه البرامج التدريبية والتأهيلية كانت ممولة ذاتيا من قبل المشتركات في هذه البرامج والمستفيدات منه، والمبالغ المستوفاة من المشاركات كانت تستخدم لغرض تجهيز برامج التدريب والتأهيل بالمستلزمات المادية واللوجستية، فضلا عن تغطية مصاريف وكلف المؤسسة من رواتب وأجور العاملين فيها، والماء والكهرباء والايجار.

جدول (2) اجمالي المستفيدات من كل برنامج ودورة للمؤسسة تم تنفيذها ذاتيا وموقعيا في مركز محافظة كركوك

ت	نوع البرنامج	اجمالي عدد المستفيدات
1	التصميم والتفصيل والخياطة	400
2	السيراميك البارد والحار	150
3	الطباعة	176
4	الحلاقة	140
5	الحاسوب	120
	المجموع	**986**

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على سجلات المؤسسة المدروسة

ب- برامج ودورات التمهين والتشغيل للفترة من 1990 -2003، الممولة ذاتيا والمنفذة في خارج المؤسسة الجدول (3).

جدول (3) برامج تمهين وتشغيل مؤسسة سارة للتدريب والتشغيل الممولة ذاتيا والمنفذة خارج مركز محافظة كركوك

ت	نوع البرنامج	نوع التمويل	عدد المستفيدات (للدورة الواحدة)	عدد الدورات	الفترة الزمنية للبرنامج (يوم)	موقع التنفيذ
1	التصميم والتفصيل والخياطة	ذاتي	25	5	26	قضاء داقوق
2	= = =	ذاتي	30	4	26	ناحية تازة
3	= = =	ذاتي	30	4	26	قضاء الدبس
4	= = =	ذاتي	30	4	26	ناحية ليلان
5	= = =	ذاتي	35	8	26	قضاء الحويجة
6	= = =	ذاتي	25	5	26	ناحية الرياض

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على سجلات المؤسسة المدروسة.

تبين معطيات الجدول (3) ان البرامج التي انجزتها المؤسسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990- 2003، والمنفذة خارج المحافظة وممولة ذاتيا، اقتصرت فقط على دورات التصميم والتفصيل والخياطة ويعود هذا الى ان جميع المستفيدات من هذه البرامج ينتمين الى بيئات ريفية، واغلبهن لم ينلن القسط الكافي من التعليم، فضلا عن الثقافة السائدة في تلك المواقع تفضل حرفة الخياطة، كونها حرفة يمكن مزاولتها منزليا، وقد بلغ عدد المستفيدات من هذه البرامج (890) امرأة.

ت- برامج ودورات التمهين والتشغيل للفترة من 2004 - 2016، المنفذة بالتعاون مع منظمات ومؤسسات محلية ودولية.

1- برامج التمهين والتشغيل بالتعاون مع فريق الاعمار الامريكي للفترة من 2004- 2010 جدول (4).

جدول (4) برامج تمهين وتشغيل مؤسسة سارة للتدريب والتشغيل بالتعاون مع فريق الاعمار الامريكي

ت	نوع البرنامج	عدد المستفيدات (للدورة الواحدة)	عدد الدورات	الفترة الزمنية للبرنامج (يوم)	موقع التنفيذ
1	التصميم والتفصيل والخياطة	45	32	60	بناية المؤسسة/مركز محافظة كركوك
2	الزراعة بالتنقيط	30	5	15	داقوق+الرياض+ليلان
3	الزراعة المغطاة	10	5	15	ليلان+دبس
4	الحلاقة	30	15	26	بناية المؤسسة/مركز محافظة كركوك
5	الحاسوب	25	10	20	= = =
6	الحرف اليدوية والتراثية	10	3	30	= = =
7	تربية الدواجن	60	10	10	داقوق+الحويجة+تازة

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على سجلات المؤسسة المدروسة.

تبين مؤشرات الجدول (4) تنوع برامج التدريب والتمهين وشمولها لحرف الزراعة، وتربية الدواجن، وشمولها لرقعة جغرافية كبيرة تضمنت مركز المحافظة وبعض من الاقضية والنواحي الرئيسة فيها، فضلا عن ان جميع هذه البرامج التدريبية كانت مدعما ماليا من قبل فريق الاعمار الامريكي، وجميع المشاركات تم تجهيزهن بالموارد المادية اللازمة لتاسيس المشروع الذي تروم المشاركة تأسيسه وإدارته، مع ضرورة التنويه الى جميع المستفيدات والبالغ عددهن (2670) مستفيدة، خضعت مشاريعهن للمتابعة والتقييم من قبل الجهة الممولة والمنفذة للمشروع وذلك لضمان حسن ادارة وسير عمل المشروع وبلوغ مراميه، فضلا عن تقديم الدعم والمشورة اللازمة لصاحبات المشاريع.

2- برامج التمهين والتشغيل بالتعاون مع منظمة (Aid Norwegian Peoples) النرويجية للفترة من 2008- 2009 جدول (5).

توضح نتائج الجدول(5) ان المستفيدات من برامج التعاون بين مؤسسة سارة للتدريب والتشغيل ومنظمة (Aid Norwegian Peoples) ألنرويجية، قد بلغ عددهن (180) امرأة دربت وأهلت كي تكون سيدة اعمال لمشروع صغير لا يتجاوز راس ماله التأسيسي (1000$).

جدول (5) برامج تمهين وتشغيل مؤسسة سارة للتدريب والتشغيل بالتعاون مع منظمة (Aid Norwegian Peoples) النرويجية

ت	نوع البرنامج	عدد المستفيدات (للدورة الواحدة)	عدد الدورات	الفترة الزمنية للبرنامج (يوم)	موقع التنفيذ
1	التصميم والتفصيل والخياطة	20	3	30	بناية المؤسسة/مركز محافظة كركوك
2	الحلاقة والتجميل	30	2	45	= = =
3	الحاسوب	30	2	30	= = =

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على سجلات المؤسسة المدروسة.

3- برامج التمهين والتشغيل بالتعاون مع مركز المرأة المهنية/ كركوك للفترة من 2006- 2009 جدول (6).

جدول (5) برامج تمهين وتشغيل مؤسسة سارة للتدريب والتشغيل بالتعاون مع مركز المرأة المهنية/ كركوك

ت	نوع البرنامج	عدد المستفيدات (للدورة الواحدة)	عدد الدورات	الفترة الزمنية للبرنامج (يوم)	موقع التنفيذ
1	الكروشيه	30	5	30	بناية مركز المرأة المهنية/ كركوك
2	التفصيل والخياطة	20	3	26	= = =

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على سجلات المؤسسة المدروسة.

تبين معطيات الجدول (6) عدد المستفيدات من التعاون بين المؤسسة ومركز المرأة المهنية قد بلغ (210) امرأة، درين على اداء حرف ومهارات يدوية، مع تضمين برامج التدريب دورات في الادارة والتسويق والمحاسبة للمبتدئات وذلك لحاجتهن لمثل هذه المعلومات عند الانتهاء من برامجهن التدريبية والبدء بمشاريعهن على ارض الواقع.

4- برامج التمهين والتشغيل بالتعاون مع مركز التدريب المهني/ كركوك للفترة من 2004- 2012.

تعاونت المؤسسة مع مركز التدريب المهني احدى المؤسسات التابعة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي من خلال برامج ودورات مركز التدريب المهني، وقد اقتصر التعاون في مجال برامج التفصيل والخياطة التي ينظمها المركز، والتي شملت خلال هذه الفترة دورات صباحية ومسائية، بواقع (4) دورة سنويا، وعدد المتدربات في صفوف كل دورة بلغ (60) متدربة.

5- برامج التمهين والتشغيل بالتعاون مع مراكز محو الامية/ كركوك للفترة من 2016.

نظمت المؤسسة دورات تدريبية وتاهيلية في مراكز محو الامية في مركز محافظة كركوك، تركزت على تطوير مهارات المستفيدات من هذه المراكز في مجالات التفصيل والخياطة، والحلاقة، مع التنويه الى ان مراكز محو الامية مراكز مجانية توفر

للمشاركات ادوات التدريب اللازمة لاكتساب حرف ومهارات تمكنهن من البدء بمشاريع صغيرة، إلا ان هذه المراكز لا توفر المستلزمات اللازمة للبدء بالمشروع.

وتأسيسا على ما تقدم نرى ان مؤسسة سارة للتدريب والتشغيل ايمانا منها بدور المرأة وأحقيتها بحياة كريمة اسهمت من خلال برامجها بتدريب وتأهيل شريحة واسعة من النساء اللواتي اصبح اغلبهن من سيدات الاعمال اللواتي يمتلكن ويُدرن مشاريع صغيرة مدرة للدخل تلبي حاجاتهن وحاجات أسرهن، وترضي بعض من الطلبات الاساسية والضرورية لإدامة حياتهن وحياة أسرهن، حولتهن من سيدات اتكاليات ومعتمدات على الغير الى سيدات منتجات، وفاعلات قادرات على المنافسة اللازمة لدخول سوق العمل والمشاركة في التنمية الاقتصادية للمجتمع.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

اولا: الاستنتاجات

1-منظمات المجتمع المدني منظمات غير ربحية، غير حكومية، تشغل الحيز الفاصل بين منظمات الدولة وأفراد المجتمع، تكمل وتتكامل مع المنظمات الحكومية في خدمة المجتمع.

2-تسعى منظمات المجتمع المدني للارتقاء بالمجتمع، وذلك من خلال الخدمات والأفكار التي تسعى الى تقديمها للأفراد بهدف التنمية والتطور.

3-لمنظمات المجتمع المدني دور هام وفعال في بناء ثقافة التمكين الاقتصادي وتعزيزه للمجتمع بكافة فئاته واطيافه، وللنساء على وجه التحديد.

4- تمتلك منظمات المجتمع المدني حيزا كافية للحركة بحرية في البرامج التدريبية والتاهيلية الموجهة للمجتمع ككل وللمرأة على وجه التحديد.

5-غياب الرجل عن الاسرة اجبر المرأة على تولي مهام قيادتها وإعالتها دون خيارات اخرى.

6-للفقر وجه قبيح يجتهد في اذلال وإهانة المرأة على وجه التحديد.

7-تمكنت المؤسسة المدروسة من تنفيذبرامج تدريبية وتاهيلية مكنت المستفيدات من هذه البرامج من تاسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة ذات عائد مالي يفي بالمتطلبات الحياتية الاساسية لهن ولاسرهن.

8-اغلب المشاريع المدعمة التي نفذتها المؤسسة المدروسة مدعمة ماليا وإداريا من قبل منظمات أجنبية، وفرت الدعم المادي واللوجستي اللازم لتنفيذ البرامج التدريبية مع منح مالية ومادية ومعنوية لتأسيس مشروع صغير مدر للدخل للمشاركة المستفيدة من هذه البرامج.

9-تعاون المؤسسة مع الجهات الداعمة كان محددا بفترة زمنية معينة انتهت مع نهاية فترة التعاون كل سبل التواصل ولاتصال فيما بينهما.

10-لم نتمكن من تحديدا المبالغ الحقيقية لكل مشروع منجز لكل سيدة مشاركة في برامج التمكين الاقتصادي، اذ كانت سياسة بعض المنظمات الداعمة والساندة تجهيز المستفيدات بمواد عينية تكفي مبدايا للبدء بمشروع صغير، وكانت سياسة غيرها من المنظمات تقديم دعم محدد خلال فترة التدريب، ولم تظهر السجلات المالية للمؤسسة المدروسة أي ارقام بهذا الخصوص، ونفسر هذا اما بالخوف من بيان تفاصيل مالية معينة، او لعدم تسجيلها وارشفتها، او لعدم معرفة المؤسسة المدروسة بأساسيات التسجيل المحاسبي للمصروفات، او سياسة المنظمة الداعمة.

11- هناك تعاون ملحوظ مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في مجال تدريب وتمهين العنصر ألنسوي في المحافظة.

12- لم يكن هناك أي دور لأي جهة رسمية تمثل المراة في المحافظة، مما يدلل على ضعف المنظمات الحكومية وعدم رغبتها او قدرتها على دعم برامج تنمية وتأهيل المرأة في المحافظة.

ثانيا: المقترحات

1- بناء ثقافة مجتمعية تقوم على ان الحياة تبنى على اساس التعاون بين الجميع، وان العلاقات بين الجميع علاقات تكاملية، وتاثيرية.

2- الداعم الاول للمراة والساند لها في النجاح هو الرجل الذي قد يكون أب، أخ، زوج، أبن، عم، خال.....

3- ضرورة تعاون جميع الاطراف المهتمة بالتمكين الاقتصادي للمرأة وعلى مستوى منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الحكومية، والقطاع الخاص وذلك كون الجميع مسؤول عن اداء دوره في التنمية الاقتصادية للمجتمع.

4- تعاون منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمام بالشأن النسوي بعامة، وتلك التي تهتم بالتمكين الاقتصادي على وجه التحديد، في التنسيق للبرامج التدريبية والتاهيلية والتمهينة وذلك لتلافي تكرار البرامج، التي تفقد الرغبة في المشاركة اولا، واحتمالية ارتكاب ذات الاخطاء ثانيا، والعمل على تقديم مبادرات جديدة وأفكار متميزة يمكن التدريب عليها وتحويلها الى مشاريع حقيقية على ارض الواقع تعود بالنفع العام للمرأة المستفيدة من المشروع والمجتمع.

5- التعاون بين منظمات المجتمع المدني، ومنظمات القطاع الخاص والحكومي لتذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه المنظمات المهتمة بالمرأة اثناء التدريب والتاهيل، وما بعد انجاز البرامج التدريبية وتحديدا تلك الصعوبات التي تواجهها المرأة لاستحصال الموافقات الاصولية للبدء بتأسيس المشروع وتحويله الى واقع فاعل.

6- اعادة النظر بالقوانين والتعليمات المنظمة لعلم منظمات المجتمع المدني والعمل على اصدار حزمة من القرارات الفاعلة التي تنظم عمل المنظمات وتسهل وتيسر تحقيق اهدافها، فضلا عن توفير الدعم والإسناد المالي والمعنوي الحكومي لهذه المنظمات بالقدر الكافي لتذليل بعض العقبات التي تواجه البعض منها وتحديا فيما يخص الكلف التشغيلية الاساسية للمنظمة.

7- تأسيس قاعدة بيانات تتضمن جميع المعلومات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني، بدء من التأسيس والحصول على الاجازة الرسمية من الامانة العامة لمجلس الوزراء/ مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية، مع كافة الاوراق الرسمية والثبوتية التي تثبت شخصية المنظمة وكيانها، كما تتضمن القاعدة بيانات وافية عن جميع العاملين في المنظمة (المتواجدين، والذين انسحبوا من العمل فيها لاي سبب من الاسباب)، والمشاريع والبرامج التي نفذتها المنظمة، والجهات الداعمة والساندة والممولة والمشاركة لها وفقا لجداول زمنية، وأي معلومات اخرى يمكن ان تكون مفيدة للبحث والدراسة فضلا عن المتابعة والتقييم لبيان المنظمات الفاعلة من غير من المنظمات التي لم تكن لها دور ايجابي في تنمية المجتمع والارتقاء به.

8- وضع استراتيجية وطنية لتمكين المرأة بشكل عام، تشترك في صياغتها المنظمات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بالمرأة وذلك باعتبار ان التمكين مسؤولية مشتركة ينبغي على الجميع المشاركة في مسؤولية اعداد استراتيجية تنهض بواقع المرأة وتسعى الى تفعيل دورها ليكون اكثر ايجابية وإنتاجية في المجتمع.

9- توجيه البرامج وتكثيف الجهود الموجهه نحو تمكين المرأة اقتصاديا وتحديدا تلك الجهود التي تترجم الى واقع فعلي من خلال مشاريع حقيقية مدرة للدخل.

10- الاطلاع على قصص نجاح وتجارب دول ومنظمات كان لها السبق في مجال التمكين الاقتصادي للمراة، ومحاولة التعرف على حيثيات التطبيق الفعلي لهذه التجارب وماهية الصعوبات والمعوقات التي اعترضتهم؟ وكيفية المعالجة التي اعتمدها هذه المنظمات او الدول للخروج بنتائج ايجابية جعلت تجربتهم ذات من التجارب الناجحة التي يقتدى بها من قبل الاخرين، مع

ضرورة التنويه الى الاختلافات بين كل مجتمع والية معالجة هذه الاختلافات لغرض تحقيق اقصى استفادة ممكنة من هذه التجارب.

11- توجيه الاعلام لتناول قضايا المرأة وتحديدا الفقر وافرازاته وتأثيراته المريرة على المجتمع والمرأة والطفل، والعمل على بناء وعي مجتمعي يهدف للحد من الفقر وأثاره السلبية على المجتمع.

12- تبني مؤسسة سارة للتدريب والتشغيل اليات عمل حديثة مبنية على اساس البرمجة الالكترونية، والأرشفة الرقمية لكل البرامج والأنشطة التي تم انجازها في المؤسسة.

13- اعتماد التسجيل الالكتروني مع التسجيل اليدوي للحسابات وذلك بغية تسهيل عمليات المقارنة والمتابعة للعمليات والأنشطة المنجزة في المؤسسة سنويا.

14- المؤسسة بحاجة الى تسليط المزيد من الضوء اعلاميا وذلك لبيان دورها الفاعل في تمكين شريحة كبيرة من النساء اقتصاديا.

15- التوجه نحو مشاريع مستدامة تعود بالنفع المالي والمعنوي للمؤسسة المدروسة تمكنها من الايفاء بمتطلباته المادية وتحديدا في الفترات التي لا يتواجد فيها اي مشاريع مشتركة ومدعومة من قبل منظمات او هيئات او مؤسسات اخرى.

16- تفعيل برامج المتابعة والتقييم للمشاريع الممنوحة للنساء المستفيدات من برامج مؤسسة سارة للتدريب والتشغيل وبرامج المنظمات الاخرى بعامة، بهدف التأكد من ان هذه المشاريع مازالت تعمل وتقدم منتجاتها للمجتمع، وفرض عقوبات وغرامات مالية ومعنوية على المشاريع المتلكئة لأسباب لا تتعلق بمحددات السوق وبيئة العمل.

المصادر

اولا: المصادر العربية

I. الجنحانى ، الحبيب ،(1999) ، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، العدد الثالث، المجلد السابع والعشرون ، الكويت.

II. أحمد ، محمد عبد الرازق ، (2005) ، تطبيقات اقتصاديات التنمية في تكوينات الجمعيات التعاونية بالسودان1945م – 2005م – رسالة ماجستير (أكاديمية السودان للعلوم برامج البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وزارة العلوم التقانة + معهد الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية – الخرطوم ، السودان .

III. خليل ، حامد، (2000) الوطن العربي والمجتمع المدني، كراسات إستراتيجية ، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية ، جامعة دمشق ، لعدد الأول – السنة الأولى – خريف .

IV. عبد الرضا، نبيل جعفر، (2011)، الحوار المتمدن، العدد: 3584 ، http://www.ahewar.org

V. عبد المطلب ، حسين ، (2006) ، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصناعة العربية ، http://www.alokab.ps .

ثانيا: المصادر الاجنبية

I. Andrea Cornwall & Althea-Maria Rivas, (2015), From ‘Gender Equality and ‘Women’s Empowerment’ to Global Justice: Reclaiming a Transformative Agenda for Gender and Development, Journal Gender & Development, Vol. 23, Issue. 2, pp: 396-415.

II. Gita Sen & Avanti Mukherjee, (2014), No Empowerment Without Rights, No Rights without Politics: Gender-equality, MDGs and the Post-2015 Development Agenda, Journal of Human Development and Capabilities, Vol. 15, Issue 2-3, pp: 188-202.
III. Matthias Doepke & Michèle Tertilt, (2017), Does Female Empowerment Promote Economic Development?, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, http://www.nber.org, pp:22-34.
IV. Muller, Catherine & Deepta, Chopra, (2015), Connecting Perspectives on Women's Empowerment, IDS Bulletin Journal, Vol. 47, Issue. 1, pp: 22-38.
V. Naila Kabeer & Nailam Kabeerm, (2005), Gender Equality and Women's Empowerment: A Critical Analysis of The Third Millennium Development goal, Gender & Development Journal, Vol. 13, Issue 1, pp: 13-24.
VI. Naila Kabeer, (2015), Gender, Poverty, and Inequality: a Brief History of Feminist Contributions in The Field of International Development , Gender & Development Journal, Vol. 23, Issue. 2, pp: 189-205.
VII. Ranjula Bali Swain & Fan Yang Wallentin, (2009), Does Microfinance Empower Women? Evidence From Self- Help Groups in India, International Review of Applied Economics, Vol. 23, Issue 5, pp: 541-556.